السوداني يكلف مستشاراً بتأليف لجنة لإعادة النظر في مشروع قانون المحكمة الاتحادية

كلف رئيس الوزراء، محمد شياع السوداني، اليوم الأربعاء، مستشاره الدستوري بتأليف لجنة لإعادة النظر في مشروع قانون المحكمة الاتحادية.

وذكر المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء، في بيان، أن "السوداني كلف مستشاره للشؤون الدستورية حسن الياسري بتأليف لجنة تضم ممثلين عن رئاسة الجمهورية ومجلس الدولة والأمانة العامة لمجلس الوزراء، لإعادة النظر في مشروع قانون المحكمة الاتحادية العليا الذي سبق وأعدته الحكومة في عام 2015 وقامت بإحالته إلى مجلس النواب"، مبيناً انه "لم يتم إقراره حتى الآن".

وأضاف البيان إن "اللجنة أكملت عملها ووضعت مسوّدة المشروع وقام رئيسها بإجراء سلسلة من المباحثات والتداول بشأن المبادئ الرئيسة الواردة فيه مع السلطات ذات الاختصاص، المتمثلة بكلٍّ من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس القضاء الأعلى ورئيس المحكمة الاتحادية العليا".

ولفت الى أن "الحكومة سعت من خلال مسوّدة مشروع القانون؛ لإعادة النظر ببعض المسائل والنصوص التي كانت محلّ اعتراض على مشروع القانون في الدورات البرلمانية السابقة، وتم تحسينه من الناحيتين الشكلية والموضوعية؛ وصولاً لإزالة أسباب الخلاف السابقة تأكيداً على دعم الحكومة لاستقلالية السلطة القضائية، والتزاماً بالدستور الذي منح المزيد من الاختصاصات للمحكمة الاتحادية العليا أكثر مما

تتمتع به الآن بمقتضى قانونها الحالي رقم 30 لسنة 2005 المعدل".

وتابع المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء، أن "الحكومة عازمة على التداول مع جميع القوى السياسية الوطنية بشأن المسوّدة الجديدة لمشروع القانون، بما يضمن استكمال بناء المؤسسات الدستورية"، وفقاً لبيان رسمي.